المجلس طالب الشؤون التشريعية بالنظر في الاقتراحات المتعلقة بتنظيم القياديين وقواعد الحوكمة

على الحكومة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمواجهة ارتفاع الأسعار

■ العدساني: التجار يستغلون حاجة المواطنين وبعض الأسر الكويتية غير قادرة على مواجهة الغلاء

الجلاب الحكومي أثناء الجلسة

الصالح يشرب الماء والجراح يتابع الجلسة

■ على الحكومة مراقبة الأسعار وفحص صلاحية المنتج ولن نقبل بالاحتكار

■ الرويعي: أتحمل مسؤولية كلامي في جلسة الاستجواب

-2 انخفاض أسعار مجموعة السكر ومنتجاته بنسبة 0.51 ٪.
-3 ارتفاع أسعار مجموعة اللحوم والدواجن بنسبة 0.26 ٪.
-4 ارتفاع أسعار مجموعة الألبان والجبن والبيض بنسبة 0.22 ٪.
-5 ارتفاع أسعار مجموعة الفواكه الطازجة والمجمدة والمجففة بنسبة 0.60 ٪.
-6 ارتفاع أسعار مجموعة الخضراوات الطازجة والمجمدة والمجففة بنسبة 0.48 ٪.
-7 استقرار أسعار مجموعة الحبوب والخبز عند الرقم 120.5.
-8 استقرار أسعار مجموعة الزيوت والدهون عند الرقم 138.8.
-9 استقرار أسعار مجموعة مواد غذائية أخرى عند الرقم 138.9.
-10 استقرار أسعار مجموعة المشروبات عند الرقم 142.9.

لعلنا نشعر بما تشهده الأسواق المحلية من ارتفاع بأسعار السلع الاستهلاكية وبخاصة الأساسية، وعلى الوزارات المعنية (التجارة والشؤون الاجتماعية والبلدية) تنظيم وتوزيع المفتشين والتنسيق فيما بينهم، الأمر الذي يتطلب جهودا مضاعفة للتصدي لكل أنواع الاستغلال والغش التجاري والاحتكار وتفعيل قوانين الدولة والدور الرقابي للحد من قضية ارتفاع الأسعار والغش التجاري وهي ظاهرة يعاني منها المجتمع كافة.

يرجى عرض هذه الرسالة على مجلس الأمة في جلسة يوم الثلاثاء الموافق 23 مايو 2017، لكي تتخذ الحكومة الإجراءات كافة والتدابير اللازمة لمواجهة قضية ارتفاع الأسعار.

مرزوق الغانم: تم سحب الرسالة الثانية الواردة من رئيس لجنة حماية الأموال العامة والتي يطلب فيها إعادة تكليف اللجنة التحقيق في عدد من الموضوعات على أن تقدم تقاريرها خلال ستة أشهر.

علي الدقباسي: بالنسبة للرسالة الأولى فالقوانين المذكورة فيها عظيمة وما زالت هناك قوانين أخرى في اللجان البرلمانية، وتقدمت باقتراح بقانون بشأن التقاعد المبكر للتخفيف من أعباء الأسر الكويتية.

وقال إنه من المؤسف أن تتأخر مشاريع القوانين داخل اللجان البرلمانية ما يؤثر على أداء المجلس لافتا إلى أن الجميع ينتقد الحكومة دائما على التأخر في الإنجاز إلا أننا لا نستطيع حتى الآن الوفاء بما وعدنا به المواطنين في الحملات الانتخابية.

وأضاف أن رئيسي اللجنتين المالية والتشريعية عضوان في مكتب المجلس فلماذا لم يطلب منهما الإسراع في هذه القوانين، متسائلا إلى متى ونحن عاجزون عن الإنجاز ونتأخر في إقرار القوانين.

وطالب بتكثيف اجتماعات اللجان لإقرار القوانين الهامة وأهمها التقاعد المبكر لإيجاد فرص عمل لآلاف الكويتيين الذين يبحثون عن عمل.

مبارك الحريص: بالنسبة لرسالة غلاء الأسعار فمن الملاحظ أن الأسعار والغلاء أصبحت موسمية في الكويت، ولم نجد من الحكومة إلا تصريحات فقط.

وأوضح أن الأسعار مرتبطة بجيب المواطن، وتصريحات الحكومة تزيد الأعباء العامة والتكاليف على المواطن، ومجلس الأمة لا بد أن يكون له موقف حازم تجاه هذا الأمر.

وقال: أتمنى أن يكون للمجلس الحالي دور في هذه الأمر وأتمنى تحديد جلسة خاصة لمحاسبة الحكومة في موضوع غلاء الأسعار.

وأضاف أن أموال الأسر الكويتية تذهب للتدريس والعلاج الخاص وأصبح المواطن يدفع من جيبه على الخدمات التي من المفترض أن تقوم الحكومة به وعلى وزير التجارة ضبط الأسعار وإثبات قدرته في هذا المجال.

صفاء الهاشم: تهمني القوانين التي تمس المواطن مباشرة، ويهمني الا تتأخر قوانين القياديين وقواعد الحوكمة، ويهمني إقرار قانون تكافؤ الفرص، ويهمني أكثر القانون الذي يحمي جيب المواطن.

وقالت إن ارتفاع الأسعار في رمضان تزيد نسبة التضخم فيه إلى 3.25، كان ترس العربانة بـ60 دينارا، وفي رمضان تكون بـ 150 دينارا، متسائلة: لماذا ترتفع أسعار الأدوية، الأدوية أسعارها فلكية ومتفاوتة في صيدليات الكويت. السوق الشعبي صار أغلى من الجمعيات، الأسواق المركزية نار وشرار.

وأضافت: نتكلم عن خدمات مسكن ومأكل ومشرب كل شيء ارتفع إلى 100 ٪ قبل العيد، فهل تراقبون الأسعار؟ جيب المواطن يموت، أين الرقابة؟

– رياض العدساني: الأسعار ترتفع بالمواسم والأعياد وبعض التجار يستغلون حاجة المواطن للارتفاع المصطنع للأسعار، بعض الأسر الكويتية قادرة والبعض الآخر غير قادر، وهناك دور لوزارة التجارة والمجلس دوره داعم ومراقب للحكومة.

وأضاف: عام 2008 أغلب الشركات تأثر بسبب ارتفاع أسعار النفط ومن 2008 إلى 2012 زادت الأسعار أكثر من المعقول ونزلت أسعار النفط ولم تنزل الأسعار، فما سبب استمرار الارتفاع المستمر للأسعار؟

وقال العدساني: الجمعيات التعاونية أكثر من 500 مليون دينار في العام وتشكل 85 ٪ من قوة الشراء للتجزئة، وبعض الأغذية دخلت الكويت بدون فحص ووزير البلدية هو من يفرج ويشرف ويراقب على الأغذية، نعم الفحص لدى وزارة الصحة.

وأضاف: على الحكومة مراقبة الأسعار وفحص صلاحية المنتج لا نقبل أن يتم الاحتكار واستغلال المقيمين وأصحاب الدخول البسيطة ولا يمكن أن نقول إن الكويت دولة اقتصادية حرة في ظل الاحتكار.

وذكر أن هناك العديد من المنتجات تحصل على دعم من الحكومة، هناك استغلال مباشر لجيب المواطن ويجب التعاون بين وزارات الشؤون والبلدية والتجارة.

– محمد الدلال: الرسالة الأولى تتكلم عن اقتراحات بقوانين لم تبت فيها التشريعية فاللجنة انتهت من 81 تقريرا، وأكثر لجنة وصلها تقارير من التشريعية هي اللجنة المالية حيث وصلها 15 تقريرا وكل تقرير يحتوي على مجموعة من الاقتراحات بقوانين، وأعتب على رئيس اللجنة المالية أنه لم يكلمني شخصيا بخصوص هذه القوانين.

وأضاف: أن قرارات المجلس وأولوية الوصول ولدى لجنة الأولويات ثلاثة اعتبارات تحدد الانتهاء من التقارير الموجودة في اللجنة التشريعية، وسنسعى إلى تعجيل هذه النقاط الخاصة بالتقارير المذكورة.

وقال الدلال: الرسالة الأخرى مهمة جدا وأساسية وفي توقيتها بشأن غلاء الأسعار ووجهت سؤالا لوزير التجارة عن حماية المستهلك ومراقبة الأسعار، ولماذا لا تشهر جمعية حماية المستهلك حتى الآن علما بأنه صدر في 2015 ونص على إنشاء جمعية خاصة لحماية المستهلك.

وأضاف أن الرد من وزارة التجارة أنها تعمل على وضع ضوابط، والحكومة لا ترغب بوجود هذه الجمعية الخاصة بحماية المستهلك.

– أحمد الفضل: الأسعار تمس كل شعب الكويت، وقضية تهم قطاعا كبيرا من المتقاعدين بقرار ولم تنفذه الحكومة، التضخم يزيد كل يوم، لدينا مشكلة فراغ تشريعي، غلاء الصيدليات يصل إلى 12 ضعفا عن السعودية، نطالب الحكومة بتخفيض الأسعار، لكن كيف؟

وأضاف: بالنسبة للقوانين الأخرى، فاللجنة التشريعية وأعضاؤها ضيعوا وقت اللجنة في أولويات شخصية، هناك رسالة قدمتها عن الاقتراحات المتشابهة، مكتب المجلس يدافع عن 3 نواب يأتون باقتراحات متشابهة ورد مكتب المجلس في قراره.

وقال الفضل: يجب أن نرى من الحكومة سياسة واضحة تجاه تخفيض الأسعار.

ووافق المجلس على الرسالة الأولى باستعجال الاقتراحات بقوانين قواعد الحوكمة وتنظيم القياديين والشؤون المدنية (موافقة عامة)، ووافق على رسالة اتخاذ الحكومة إجراءات مواجهة غلاء الأسعار.

– د.جمعان الحربش: هناك طلب بتقديم قوانين العسكريين وكادر المعلمين ومنع تقاضي فوائد عن قروض «التامينات».

الفارس متحدثا

– مرزوق الغانم: هذه الطلبات تقدم إلى لجنة الأولويات.

الأسئلة

– سعد الخنفور: طلبت من وزير الأشغال توضيحا كاملا عن سبب تأخير مشروع الدائري السادس.

– سؤال النائب حمدان العازمي لوزير الإعلام لإفادته عن سبب توجيه الحكومة خطابا لرئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم لرفع الإيقاف عن النشاط الرياضي الكويتي.

– حمدان العازمي: مع الأسف الحكومة تعهدت بعودة الأندية المنحلة والاتحادات وكان هناك استجواب لكننا لم نر له نتيجة ولم تحل قضية الرياضة والمسؤول الأول وزير الشباب وتحمل المسؤولية وقبل بالوزارة ويستحق الاستجواب.

وأضاف: ما يحدث اليوم جريمة بحق الشباب الرياضي، نخشى أن تتطور الأمور وتصبح قضية تصفية أرواح، فلماذا نجعلها تتطور لهذا الحد؟ وأخاطب الشباب الرياضي كأنهم نسوا الرياضة وكأنها قضية استجواب فقط.

وقال العازمي: مع الأسف الحكومة ليست جادة في حل هذه القضية، الرياضة أصبحت مصادر دخل في بعض دول العالم، انظروا إلى قطر لديها كأس العالم وستفتتح استاد خليفة ونحن إلى الآن لم نستطع حل مشكلة 3 نقاط، وأحلناها إلى القضاء لكي يفصل بها «حق العربي أم للكويت» هل هذه بلد هل هذا فكر؟

وأضاف: عندما قدمت الهيئة الشكوى قدمتها بعد جلسة الرياضة الخاصة وبعد حل الاتحاد بشهر فالحكومة غير جادة، الكويت كلها ردت بعد الغزو بسبعة أشهر بفضل الله.

– الشيخ محمد العبدالله (وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام): الحكومة تسعى مساعي جدية وفعالة للوصول إلى حل لرفع الإيقاف واطلعت على بعض تلك المساعي التي يقوم الوزير والجدول الزمني والإجراءات التي يتخذها الوزير لرفع الإيقاف.

– الشيخ صباح الخالد (نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية): إن كان الأمر يتعلق بالحكومة للعمل على رفع هذا البلد فأمر مقبول، لكننا نرفض أن يسأل «هذه بلد؟» نعم هذه بلد والكويت نحافظ عليها كلنا وكلنا نعمل من أجل رفعه شأنها.

– حمدان العازمي: القضية قضية نفوذ، يفترض أن تتعهد بحل القضية ولا يأتي دور الانعقاد المقبل إلا وهذه القضية محلولة، هي قضية نفوذ، لا أحد يجرؤ على حل قضية مثل قضية الرياضة.

وأضاف: الدولة بكل أجهزتها وجمارکها وداخليتها وجيشها ردت في 7 أشهر، الاستجواب يجب أن يوجه إلى رئيس الوزراء لأنها جريمة بحق الشباب الرياضي.

سؤال عمر الطبطبائي لوزير التربية عن التكلفة الفعلية للطالب في المدارس الحكومية للمراحل الثلاث.

– عمر الطبطبائي: مقارنة تكلفة الطالب في المدارس الحكومية بالمدارس الخاصة، فهي أعلى بكثير في القطاع الخاص، ولم يكن هناك أي إجابة على هذه المقارنة.

■ الدلال : أسأل وزير التجارة ما هو سبب عدم إشهار جمعية حماية المستهلك حتى الآن

وقال الطبطبائي: جودة التعليم سيئة والمخرجات سيئة، والسبب في ذلك أن التكلفة كلها لمعاشات المدرسين والمدرسين الوافدين ولم تركز التكلفة على التعليم وجودته، وارتفاع المدارس الخاصة وهناك قرار بمنع زيادة الرسوم في المدارس الخاصة في 2015 وفي 2016 الزيادة بلغت 12 ٪ فهل طبقت التربية قرار عدم زيادة الرسوم؟ المواطن الكويتي أجبر نفسه أن يدخل عياله للتعليم الخاص ولكن أين تنفيذ القرارات؟وهل قمتم بمحاسبة المدارس الخاصة التي رفعت الأسعار.

– د. محمد الفارس (وزير التربية): آلية حساب تكلفة الطالب هناك دراسة تفصيلية وتشمل جميع المشاريع وليس فقط الباب الثالث (الرواتب).

القطاع الخاص له حسبة مختلفة يعتمد على طبيعة الدراسة والنظام في المدارس إذا كان أهليًا أو ثنائية اللغة أو الأجنبية ولا يمكن مقارنتها بما تقوم به وزارة التربية.

وأضاف: إذا كانت هناك زيادة في الرسوم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة ويتم مخاطبة المدرسة بثلاث فرص لمعالجة الوضع، ونحن مقبلون على تطوير التعليم الخاص ولدينا خطة طموحة لمراقبة المدارس الخاصة في جودة التعليم ومستوى المعلم والمناهج.

وقال الفارس: مقبلون على تطوير متكامل في المنظومة التعليمية ونتمنى أن يكون هذا المشروع هو الذي ينقل التعليم في الكويت إلى المنظومة العالمية.

– عمر الطبطبائي: هناك شكوى مقدمة من أحد أولياء الأمور بشأن ارتفاع سعر إحدى المدارس ولم يتخذ أي إجراءات.

سؤال صفاء الهاشم لوزير المالية لتزويدها بنسخة من الدراسة الحكومية التي تتضمن استراتيجية الخصخصة لـ74 شركة ومؤسسة تساهم أكثرها في هيئة الاستثمار.

– صفاء الهاشم: ليس لدى مشكلة بالخصخصة وأنادي بمشاركة القطاع الخاص لمحاولة رفع المستوى المعيشي للأسرة الكويتية وتحسين الأوضاع للطبقة المتوسطة في الكويت، ولم أر دولة نفطية تنتج النفط وتصدره وتسوي «توست» و«بسكوت»، هذا خطأ، لندخل القطاع الخاص للمساهمة.

وأضاف: لدينا مجموعة شركات تسيطر عليها هيئة الاستثمار وكل أنواع السرقات والخمال فيها، شركة كان من الممكن أن تكون جوهرة الدخل في الكويت «شركة النقل العام» القطاع الخاص أكل حصة الحكومة السوقية.

وقالت الهاشم: شركة النقل العام كانت تدخل ذهبًا، ولكن كان بها هدر غير طبيعي و «بوق» لقطع الغيار، وبها فساد لا يحمله البعارين، هناك كتيبة من القوانين ولم يطبق قانون واحد، هناك شركات مملوكة لهيئة الاستثمار فيها «بوق كثير»، والحكومة ترفض أن تكون هناك شركة مواش ثانية.

– أنس الصالح وزير المالية: كل الشركات المملوكة لهيئة الاستثمار قبل سنة ونصف اتخذ مجلس الإدارة قرارا بإعادة هيكلتها كل شركة تلو الأخرى وأولها شركة النقل والمشروعات السياحية والمواشي وكلها حضرت لمناقشة الملاحظات الواردة عليها.

وأضاف: أطمئن النائبة صفاء أن كل ملاحظاتها تحت النظر وفيما يتعلق بشركة المواشي فالحكومة لم ترفض الشركة واللجنة المالية طلبت الاطلاع على الدراسة للمستشار المالي بأن الشركة لن تحقق أرباحا قبل العشرين سنة الأولى.

– صفاء الهاشم: إجابتك ما راح أطالعها لأنك استعنت بالبنك الدولي الذي يدمر كل ديرة دخلها، الدراسة التي أتيت بها لم أنظر فيها لأنها منذ عام 1993، ولا أضع أي اعتبار للمستشار الذي تعطونه أموالا، شركة الأمن الغذائي لا بد أن تنجح.

وأضافت: رفضت كعضو للجنة الميزانيات كل ميزانيات الشركات المملوكة للدولة تحت مظلة هيئة الاستثمار.

سؤال ثامر الظفيري لوزير الإسكان عن أسباب فسخ عقد تقديم أعمال الخدمات الاستشارية لإدارة برنامج تطوير مشروع جنوب المطلاع الإسكاني.

– ثامر السويط: نطلب من الحكومة الاستعجال في الإجابة عن الأسئلة لأني سألت عن أسباب فسخ العقد والعقد تم فسخه منذ 5 أشهر وعلى الحكومة ألا تتهاون في الرد على الأسئلة.

وأضاف: الوزير لديه رغبة لحلحلة قضية الإسكان ونقول له ليس معنى أن الاستجواب مرّ أن القضية انتهت والكويتيون ينتظرون 25 سنة ولم يحصلوا على بيت للأسر.

وقال السويط: هناك 120 ألف طلب إسكاني ومتوسط الأسرة

فرحة إقرار القانون

أحاديث جانبية